

خو مرف برجل مكرم موانا يكون الضمير البارز توكيدا للضمير المستتر في الوصف وان يكون فاعلا قال الحميد وهذا صريح في جواز زيد قام هو على ان يكون فاعلا وهو يقوي ما قاله ابن مالك وابن يعقوب وغيرهما لانه يستلزم على كلام سيبويه وكلام القاعده التجميع عليه وهي انه اذا تاني الاتصال لا يحدك الى الانفصال الا فيما استثنى وهذا ليس شيا مما استثنى وكلام الشيخ ماش على هذه القاعده المتفق عليها انتهى وقال شيخنا شيخنا اعلم ان معنى قوله ابن مالك ومن واقعه ملحظا ذكر ليس معناه انه ذلك ملحظا في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالفاعل ضمير المستتر وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وانما ليس لنا ضمير متصرفا لاستتار نحو نظير قوله فقولنا المصنف لا استتار الخ ان اراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراد بعمارة على كان مشاحة في الاصطلاح على ان التقسيم بالمعنى الذي بدناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لافرق بينهما الا باعتبار ان المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليتامل في ان يقال عليه ايضا انه لا يصح جواز اقوم انا على ان انا توكيد للمستتر والصحيح ان عامل المبتدوع عامل في التابع فقد عمل اقوم والضمير البارز اي رقع محله قوله والتحقيق الى اخره التحقيق بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق قوله وتقسيم المنظر الخ قال شيخنا شيخنا منعوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح انتهى واجيب بانه ليس بضمير على الصحيح ولا يلزم منه نسا د طرفا التعريف لانه لم يوضع لغايب والمثبات ولا يلزم طلب ولو يدل عليه بل للغميمة او الخطاب او النكاح فبوجه كالتالي في اياه لانه العرض هنا لا علام ولا يكون ما بعده ضمرا الا بما في الالذ له على معنى في غيره وعلى هذا في سماه ضمير الفصل سمي ضمير

الاضافة او مشي على مذهب الكوفيين ويسميه البصريون فصلا لانه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا احسن لانه قد فصل حيث لا يصلح التفتيح كونه است الفاعل اذا ضمير لا يفت ويسمونه ايضا ضمير الشأن وضمير الفاعل قال ابن الحبان وضمير الامر ضمير الحديث فقهه اربعة اسماء بصرية وقال الوضي يسمي فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين خبرا بغيره لغنا وكونه خبرا لان اذا قلت زيد الفاعل جاز ان يتوهم السامع كون الفاعل صفته فينظر الخبر فثبت بالفصل لتعين كونه خبرا لاصفه وقال الخليل وسيبويه يسمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما جره بدلالة على انه ليس من تمامه بل هو خبري ومثال المعنيين يلامى واحدا لان تقويرها احسن من تقويرهم والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الغايد اذ به يتبين ان الثاني خبر لانواع وبعض الترفيقين يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام اي يتوكل ويؤكد والتاكيد من ثوابه تحبيبه وبعض المتأخرين سماه صفة وقال ابوحيان ونعني به التوكيد وفائدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بان ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد واذنا ذلك للبيان بوجه وتبعهم السهيلي الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو الفاعل فاذا اخصصه بالفاطم دون غيره وعليه ان شائيك هو الا بتر واولئك هم المفتوحون ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة اخرى يسمونه ذهب الكثر الخطة الى اذنه حرف وصحة ابن عصفور الكاف في الاشتراك واذا قلنا باسميته فانه انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان العرض به الاعلام وان ذلك هله يكون الخبر لاصفه فاشبه بالحرف اذ لم يجابه الا معنى في غيره فلم يحصل موضع بسبب الاعراب وقال الكسائي محله محل ما بعده وقال الفراء محل ما قبله ففي زيد هو الفاعل محله رفع عندها وفي هو الفاعل طنت زيد هو الفاعل محله نصب عندها وفي كان زيد هو الفاعل محله

Copy

iversity